الصـــدريون يؤيـــدون الإجـــراءات الحكوميـــة بحـــق مســـؤولي الكهربـــاء

متابعة/ المدى

قالت كتلة الأحرار في مجلس النواب العراقي أمس الخميس، إنها مؤيدة للإجراءات التي اتخذتها الحكومة في التدقيق ومحاسبة المسؤولين في وزارة الكهرباء بشأن التلاعب في إبرام العقود، مؤكدة أن محاسبة الوزير يبعث رسالة مفادها أن الجميع تحت طائلة القانون.

ويسعى العراق إلى بناء محطات جديدة لسد النقص في الطاقة الكهربائية منذ تسعينيات القرن الماضي، لكن محاولاته تعقدت ولاسيما بعد تعرضه لاحتيال مؤخرا في عقدي محطتي كهرباء بقيمة ١,٧ مليار دولار.

وأبـرمـت الـــوزارة عـقـديـن مـع شركتي "كابيجنت" الكندية و"ام بي اتش" الألماني، وتبين فيما بعد أنهما وهميتان.

وعلى اثر ذلك أمر رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي السبت بإقالة وزير الكهرباء رعد شلال المنتمي للقائمة العراقية بزعامة إياد علاوي.

وقال عضو التيار الصدري جواد الجبوري لوكالة كردستان للأنباء إن "الإجراءات الخاصة التي اتخذتها الحكومة تجاه وزارة الكهرباء تأتي ضمن مشروع الإصلاح السياسي الذي تتباه الحكومة في الآونة الأخيرة"، مشيرا إلى أنه "ليس بالضرورة ان يكون وزير الكهرباء رعد شلال هو المعني بهذه الإجراءات كونه جاء بفترة وجيزة".

وأوضح الجبوري أنه "عندما يصدر مثل هكذا قرار بشأن وزارة الكهرباء يستهدف رأس الوزارة يبعث رسالة مفادها أن هناك نية لتصحيح عمل الـوزارة وأن الجميع مسؤولون أمام القانون في حال حصول أي خلل".

ويعاني العراق حاليا من ترد كبير في شبكة الكهرباء حيث ينقطع التيار لفترات طويلة في اليوم في وقت تبلغ فيه درجات الحرارة أكثر من خمسين درجة مئوية.

ويتوقع أن تعرقل إقالة الوزير مسعى الحكومة العراقية لإيجاد حلول سريعة لمشكلة الكهرباء التي تعاني منها البلاد منذ سنوات.

وبحسب الدستور العراقي فان إقالة أي وزير لا تصبح نافذة إلا بعد تصويت مجلس النواب عليها وفي حالة قبولها فإنها تدخل حيز التنفيذ.

وكانت تظاهرات عدة قد شهدتها مدن عراقية في الفترة الماضية احتجاجا على تردي مستوى الخدمات ولاسيما الكهرباء.

حصلت المدى على وثائق تثبت أن الشخص الذي وقعت معه وزارة الكهرباء. عقد الـ ١,٢ مليار دولار يعمل سمسارا للهجرة ويتاجر بالبشر وتشير الوثائق التي ننشر نصها الانكليزي إلى أن المدعو " سمارة وصاحبه عبد الهادي حمودة "

يديران عملهما من مكتب في عمان متخصص بقضايا الهجرة والإقامة وان لسمارة مكتبا للهجرة في فانكوفر وليس شركة لمعدات توليد الكهرباء.. أي انه يمارس نوعا من التجارة بالبشر.

من جانبها اتهمت القائمة العراقية، الأربعاء، جهات إعلامية وسياسية لم تسمها باستغلال أزمة عقود الكهرباء للتشهير والتصفية السياسية ضد شخصيات أو كتل سياسية، فيما أكدت أن الشركة الكندية والمضمونة من بنوك دولية وأميركية فاتحت المصرف التجاري العراقي بخصوص الضمانات المالية وطرحت شراكتها مع شركة أميركية لتنفيذ مشروعها بتصديق من السفارة العراقية في كندا. وقالت القائمة العراقية في بيان صدر، أمس، وتلقت "المدى ، نسخة منه، إن "هناك جهات إعلامية وسياسية استغلت أزمة عقود الكهرباء للتشهير والتصفية السياسية ضد شخصيات أو كتل سياسية"، مؤكدا أن "التشهير قبل أن تظهر نتائج التحقيق بشأن العقود المبرمة للكهرباء يخالف المنطق القانوني والأخلاقي".

وأضاف البيان أن "العراقية ترفض تحويل معاناة العراقيين جراء أزمات الكهرباء وفشل تحقيق انجازات حقيقية إلى مساومات ومزايدات سياسية وترويج معلومات مغلوطة قبل وجود أي تحقيق مستقل"، معتبرا أن "التصعيد بشأن عقود الكهرباء غير مبني على أسس علمية".

وأكدت العراقية أن "الشركة الكندية قد حصلت على تصديق من السفارة العراقية في العاصمة الكندية اتاوا، ما يشهد لها بأحقيتها والاعتراف بها كشركة معروفة للعمل في العراق"، مبينا أنه "تم توقيع وثيقة التصديق بتاريخ٢٠١١/٧/٢١ من القنصلية العراقية في اتاوا".

من جانبه قال النائب عن العراقية محمد سلمان إن هناك "مافيات سياسية مكونة من نواب وسياسيين معروفين، تلقوا رشاوى من جهات أجنبية للضغط على الوزير لإبرام العقود. وحاولوا في ما بعد ابتزازه بشتى الطرق والوسائل".

ورفض سلمان الإفصاح عن أسماء هؤلاء النواب، وشدد على أن الوزير "يحتفظ بها في ملفات خاصة". وأضاف أن "القائمة أجرت تحقيقاً مع وزير الكهرباء، وعلمت أن العقود الموقعة مع الشركات الأجنبية مسؤولية تضامنية، لأنها تحمل أيضا توقيع نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني وعدد من كبار مستشاري الحكومة. والشركات أخلت بالتزاماتها، إضافة إلى أن العراق لم يخسر على الصعيد المادي، لان الـوزارة لم تعتمد حسابات مصرفية لصالح تلك الشركات".

وزاد أن "القائمة العراقية تعتقد انه لا يمكن تحميل وزير الكهرباء مسؤولية هذه العقود، وعليه فإن أمر الإقالة بعد كشف التفاصيل".

سحب عضوية البولاني يضع ١٠ نواب في مرمى التغيير

بغداد / المدى

مؤمل حيدر .ومع : فتح قرار المحكمة الاتحادية بسحب عضوية جواد بولاني من مجلس النواب الباب واسعا لسحب عضوية عدد آخر من النواب. وكشف نواب عن إمكانية سحب عضوية ١٠ نواب من البرلمان لنفس السبب الذي اسهم بسحب عضوية البولاني.

وكان السبب الذي سحبت بموجبه المحكمة الاتحادية عضوية البولاني هو ان البولاني كان مرشحا عن محافظة بغداد وقد اخذ مقعد بديل لمحافظة صلاح الدين. وقال النائب عن كتلة شهيد المحراب عبد الحسين عبطان لوكالة أنباء المستقبل "ومع"، ان "استبدال البولاني سيفتح الباب واسعا لسحب عضوية نواب اخرين"، مضيفاً ان" القرار الذي صدر عن المحكمة الاتحادية سيسري على أشخاص اخرين"، مشيرا الى ان "كتلته استفسرت عدة مرات من رئيس مجلس النواب عن هذا الأمر وكان النجيفي مترددا بالإجابة بانتظار قرار المحكمة الاتحادية بشأن ذلك". وكان مرشح عن محافظة صلاح الدين اعترض لدى المحكمة الاتحادية على شغل النائب جواد بولاني لمقعد علي الصجري الذي شغل منصب وزير الدولة للشؤون الخارجية اذ ان البولاني رشح عن ائتلاف وحدة العراق عن محافظة بغداد.

فيما ابدى الوزير المرشق وصاحب المقعد علي الصجري رغبته بالعودة الى مجلس النواب وشغل مقعده مجددا.

وقال من المحتمل ان أعود الى مجلس النواب لشغل مقعدي في حال تم الترشيق الوزاري".

وأضاف الصجري "هناك استفسار قدم من مجلس النواب الى مجلس شورى الدولة للبحث في قانونية العودة".

وكشفت مصادر مطلعة عن وجود تخوفات لدى اغلب النواب الذين شغلوا مقاعد بديلة للوزراء لأن اغلبهم لم يكونوا من المحافظات التي كان منها النائب الذي حصل على منصب تنفيذي.

وتشير تلك المصادر الى وجود ما يقارب ١٠ نواب مهددين بسحب عضويتهم في حال طبق هذا القرار على الجميع.

من جانبه أبدى النائب المستقل صباح الساعدي خشيته من ان قرار المحكمة الاتحادية سينفذ على شخص ويستثنى النواب الباقون.

وأضاف في حديث صحفي :" ان" قرار المحكمة الاتحادية بات ملزما وقطعيا الا انه يجب ان يكون على الجميع"، مشيراً الى ان الأمور السياسية يجب ان تبتعد عن تنفيذ هذا القرار وان يكون القانون الفيصل بذلك".

وكان النائب جواد البولاني انتقد القرار وعده سلبا لارادة البرلمان العراقي، كما انتقد نواب من القائمة العراقية القرار وعدوه استهدافا لها لأن البولاني انضم قبل أيام الى القائمة العراقية.

واستغرب النائب احمد العلواني صدور هذا القرار في هذا الوقت معتبرا ان الاستهداف السياسي لايزال مستمرا للقائمة العراقية.

وأشار في تصريح صحفي ان البعد السياسي واضح والبولاني شخصية وطنية نتمنى ان لا يتأثر بهذا الموضوع

قانون الأحزاب يدخل مرحلة الجدل السياسي وانتقادات برلمانية واسعة للقانون الجديد

بغداد / المدى

في ظل الوضع السياسي المتأزم وتزايد الملفات العالقة في المشهد السياسي العراقي، تبرز مشكلة قانون الأحزاب الذي تأخر إقراره رغم القراءة الأولى لمسودته في مجلس النواب ، وتأتي ابرز نقاط الخلاف حول استحداث دائرة للأحزاب تكون تابعة لوزارة العدل والتي ستقيّم الأحزاب وتراقب عملها.

ويرى التحالف الوطني بحسب نائبه في البرلمان عباس البياتي في حديث خص به (ومع) أن "القانون مركزي لا يعبر عن الوضع الديمقراطي الجديد"، مشيراً أن "القانون يعطي كل شيء بيد وزير العدل الذي بإمكانه أن يحل الحزب في أي وقت فيما يرى النائب عن التحالف الوطني علي العلاق في حديث صحفي أن "القانون فيه الكثير من الضغوطات على الأحزاب والتدخل في شؤونها الداخلية وحتى في صياغة نظامها الداخلي وصياغة آلية عملها وهذا مخالف لاستقلالية الأحزاب".

اما من حيث وجهه النظر القانونية بين الخبير القانوني طارق حرب أن "هذا القانون فيه مثالب كثيرة حيث أن بموجب القانون الحالي العضو الذي يبلغ من عمره ١٨ سنة يدخل الحزب وبإمكانه أيضا أن يكون رئيسا للحزب"، مبينا أن كل شخص في حال جمع ألفي صوت بإمكانه أن يؤسس حزبا" ، موضحاً أن "جمع نحو الفي صوت تكون قليله حيث بإمكان أي شخص أن يكون عنده حزب معين" ، مضيفاً أنه "يجب أن يكون العدد لا يقل عن خمسين ألف صوت يمكن أن يجمعه الشخص الطالب بتأسيس حزب ما" .

من جانب آخر يجد أعضاء آخرون بعض النقاط الايجابية في القانون وان توقع بعضهم أن تشهد القراءة الثانية تعديلات عليه قد تصل إلى ٧٠٪ ، حيث قالت النائب عن التحالف الكردستاني أشواق الجاف "على الرغم من وجود العديد من الملاحظات لكن لا يخفى على الجميع بأن هناك بعض النقاط التي فيها إشارة إلى عدد من النقاط الايجابية التي يمكن استثمارها على النحو الذي يخدم العمل السياسي في المرحلة المقبلة" ، فيما قال النائب عن القائمة العراقية محمد الخالدي لـ(ومع) ستكون هناك تعديلات للقانون والتي قد تصل إلى ٧٠٪ من خلال القراءة الثانية لقانون الأحزاب في مجلس النواب مبينا ان "تلك التعديلات ستكون في صالح القانون".

وفي حال عدل القانون فأنه سيعاد مرة أخرى إلى مجلس الوزراء الذي يعزو أمينه العام التأخير في إقرار القانون إلى الكتل السياسية التي لم تتعاطى بجدية في تعديل مسودة القانون التي أرسلت إليها قبل أن تذهب إلى أروقة مجلس النواب ، حيث بين الأمين العام لمجلس الوزراء علي العلاق في حديث خص به (ومع) أن "القانون قد أرسل من قبلنا إلى كافة الكيانات السياسية لمراجعته قبل مناقشته في مجلس الوزراء" ، مشيراً الى "وجود مشكلة عامة حيث أن كثيرا من مشاريع القوانين والأفكار التي تطرح عندما يراد اخذ وجهات النظر فيها يكون تباطؤ أو عدم اهتمام ولكن عندما تصل لمرحلة من مراحل التشريع تبدأ وجهات النظر والملاحظات".

وكانت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قد سجلت ٣٠٦ أحزاب وكيان سياسي في الانتخابات الأخيرة وفاز منها مايقارب ٢٧ كياناً سياسياً فقط انصهروا فيما بعد داخل ائتلافات سياسية محدودة لم ينظم عملها بعد بقانون رغم مرور ثماني سنوات على العمل الحزبي والسياسي داخل البلاد.

عـثـمـان: بـغـداد غـيـر جـــادة في مـعـالجـة الـقـصـف الإيـــرانـي

بغداد / متابعة المدى

قال النائب عن التحالف لكردستاني محمود عثمان أن الحكومة المركزية لم تبدأ بأي تحرك جدي لإيقاف القصف الإيراني على أراضي إقليم كردستان، منتقداً في الوقت نفسه تصريحات المسؤولين الإيرانيين بأحقيتهم بقصف الأراضي العراق بحجة حزب (بيجاك) الإيراني المعارض.

وأضاف عثمان في تصريحات صحفية أمس الخميس: "لابد للحكومة المركزية ان تتحرك بشكل فعال وأكثر جدية تجاه إيقاف القصف الإيراني على الأراضي العراقية، مشيرا إلى:أن الحكومة ستتعرض إلى انتقادات شديدة إذا استمر القصف بهذا الشكل".

وذكر عثمان أن هناك أكثر من ١٢٠٠ عائلة اضطرت للنزوح من المنطقة، مستغرباً من الرقم المعلن من لجنة تقصي الحقائق النيابية التي قالت انه بلغ ١٦٠ عائلة فقط.

وكانت لجنة الأمن والدفاع قدمت، تقريرها بخصوص القصف الإيراني للأراضي العراقية في إقليم كردستان، أوصى بتنشيط القنوات الدبلوماسية ومفاتحة الحكومة الإيرانية بضبط حدودها واحترام حدود العراق وسيادته، وإيقاف عمليات القصف دون قيد او شرط، واستدعاء السفير الإيراني وإبلاغه بذلك، مع العمل على تشكيل لجنة ثلاثية من الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان والحكومة الإيرانية ذات صلاحيات والمطالبة بتعويضات عن الأضرار.

وذكر عثمان أن إيران إذ أرادت أن تدافع عن نفسها فعليها، عدم التجاوز على الأراضي العراقية وتقوم بتدمير المنازل والمزارع والمدارس من خلال القصف المدفعي.

هذا وانتقد عدد كبير من المسؤولين العراقيين تصريحات السفير الإيراني لدى بغداد حسن دانائي فر التي أشار فيها الى أحقية بلاده بقصف الأراضي العراقية بحجة حزب (بيجاك).

هذا وقد أعلن السفير الإيراني لدى بغداد عن أن من حق بلاده دخول أراضي إقليم كردستان ومنع النشاطات التي توجه ضدها.

وقال حسن دانائي فر في مؤتمر صحفي عقده ببغداد إن حزب الحياة الحرة الكردستاني (بيجاك) يستخدم الأراضي العراقية ضد إيران ومنها تنطلق هجماته عليها، لذا من حق إيران أن تجابهها وتدافع عن نفسها.

وأضاف دانائي فر أن إيران سبق وأن أوضحت أسباب قصفها للحدود العراقية، وان هدفها منه الدفاع عن نفسها من الهجمات التي تنطلق من الحدود ضدها.

وأشار الى أن من حق بلاده أن تقضي على نشاطات حزب الحياة الحرة.

وقال مسؤول العلاقات الخارجية في حكومة إقليم كردستان فلاح مصطفى، الأسبوع الماضي، إن المساعي الدبلوماسية مستمرة لوقف القصف الإيراني على القرى الكردية الحدودية، حسب بيان للحكومة.

ونقل بيان له قبل ايام عن مصطفى قوله لدى لقائه المديرة الجديدة للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) في الإقليم، قوله إن حكومة إقليم كردستان "لا تتدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار، كما أن حكومة الإقليم تولي اهتماما للحفاظ على الوضع الأمني وتعتبرها عاملا من عوامل الاستقرار في المنطقة"، لافتا إلى "استمرار المساعي الدبلوماسية والجهود التي تبذلها الحكومة الفدرالية من أجل وقف القصف الإيراني على المناطق الحدودية".

فيما ذكرت المسؤولة الأممية أن الخطوة الأولى في توليها مهمتها الجديدة "تمثلت في زيارة المناطق الحدودية في محافظة أربيل للتعرف عن كثب عن واقع الأوضاع في تلك المنطقة والتعرف على أوضاع النازحين الين اضطروا إلى ترك مناطقهم بسبب القصف الإيراني وسنحاول أن نقدم لهم المساعدات في أسرع وقت ممكن".

عثمان وفي تصريحات سابقة وقال "على الحكومة أن تكون أكثر جدية في حل قضية القصف الإيراني للأراضي العراقية، وعليها العمل على إيقاف القصف سريعا"، مشيرا إلى ان الحكومة "ستتعرض إلى انتقادات شديدة إذا استمر القصف بهذا الشكل".

وأشار عثمان الى أن "توصيات اللجنة النيابية بهذا الشأن كانت مقبولة نوعا ما"، مبيناً أن "هناك أكثر من ١٠٠٠ عائلة اضطرت للنزوح من المنطقة"، مستغرباً من الرقم المعلن من اللجنة والبالغ ١٦٠ عائلة فقط.

وكانت لجنة الأمن والدفاع قدمت، أمس السبت، تقريرا بخصوص القصف الإيراني للأراضي العراقية في اقليم كردستان، اوصى بتنشيط القنوات الدبلوماسية ومفاتحة الحكومة الايرانية بضبط حدودها واحترام حدود العراق وسيادته، وإيقاف عمليات القصف دون قيد او شرط، واستدعاء السفير الإيراني وإبلاغه بذلك، مع العمل على تشكيل لجنة ثلاثية من الحكومة العراقية وحكومة اقليم كردستان والحكومة الإيرانية ذات صلاحيات والمطالبة بتعويضات عن الأضرار.

وجرت مداخلات كثيرة بشأن القصف الذي تقوم به إيران لأراضي إقليم كردستان بحجة استهداف مقاتلي حركة بيجاك والذي ادى الى مقتل ثلاثة أشخاص مدنيين وجرح آخرين وتهجير مئات العوائل من قراها، بحسب مصادر محلية.

ودعا النائب عن ائتلاف العراقية حيدر الملا، تعليقا على التقرير الذي قدمته لجنة تقصي الحقائق، المسؤولين في حكومة الإقليم للتنسيق مع الحكومة الاتحادية لمعالجة الخروقات التي تقوم بها القوات الإيرانية، من جانبه أبدى النائب خالد شواني تحفظه على التقرير بسبب بعض النقص والتناقض الذي تضمنه كونه لم يؤشر لحصول خروقات برية في مناطق حدودية، كما تغاضى عن ذكر ان الكثير من المناطق تعرضت للقصف في وقت لم يكن هناك تحركات لمسلحي البيجاك.

وفي ردها على المداخلات أكدت لجنة الأمن والدفاع ان التقرير امتاز بالحيادية وتضمن حقائق واقعية، مؤكدة استعدادها لإعادة صياغته.

من ناحيته طلب رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي من اللجنة إعادة النظر بالتقرير وتضمينه توصيات حتى يتمكن المجلس من اتخاذ قرار بشأنه.